جامعة عين شمس

كلية الآداب

قسم اللغة العبرية وآدابها

البناء اللغوي في الكتابة الفقهية اليهودية

الأدوات في عبرية المشنا نموذجاً

بحث لنيل درجة الدكتوراه في لغة المشنا والتلمود

مقدم من الباحثة :

ميادة محمد شهاب الدين

مدرس مساعد بالقسم

إشراف :

أ . د . ليلى إبراهيم أبو المجد

2010 م

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور صلاح الدين صالح حسنين أستاذ علم اللغة المقارن في كلية الآداب بجامعة بني سويف وإلى الدكتور سيد سليمان عليان أستاذ الدراسات اللغوية المساعد بكلية الدداب بجامعة عين شمس على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون كي يخرج هذا العمل إلى النور ، وأخص بالشكر زوجي الحبيب وولدي ووالدي الكريمين وأختي ؛ فقد كانوا جميعاً نعم العون ونعم السند ، كما كانوا لي طاقة أستمد منها قوة تعينني على مواصلة السير في طريق البحث حين كانت تغشاه ظلمات العراقيل والعقبات .

وأخيراً وليس آخراً ، أرجو أن يسمح لي الحضور أن أوجه رسالة شكر وعرفان إلى أستاذتي الفاضلة ، العالمة الجليلة ، الأستاذة الدكتورة / ليلى إبراهيم أبو المجد، أستاذة الدراسات التلمودية بكلية الآداب بجامعة عين شمس ؛ فقد وجدت أن مجرد سطر كلمات الشكر لا يوفيها حقها ، ولا يسد عني ديناً لها ؛ فرغبت في أن أوجه إليها هذه الرسالة عى الملأ ، وأعلن بصدق أن هذه الرسالة هي الجزء الوحيد من البحث الذي حجبت عنها قراءته عامدة متعمدة ؛ ليقيني أنها لو اطلعت عليه لأرغمتني على حذفه .

فالأستاذة الدكتورة ليلى هي بحق أسطورة العصر ؛ إذ متعها الله تعالى بصفات ندر أن تجتمع في إنسان ؛ فعهدي بها دائماً أنها تغمر طلابها بفيض من حنان الأم ،

وعلم وخبرة الأستاذ ، وحزم القائد ، ودقة المرشد والدليل ، ومع كل ما تتمتع به من علم وخبرة ، فالتواضع دائماً هو سمتها ، والرغبة في الاستزادة من العلم هي مرامها ، وكون طلابها من ذوي الشأن ، وأصحاب السبق إلى العلم هو أملها وحلمها ، ومع يقينها بأن الكمال لله وحده ، جل جلاله ، فإنها لا ترضى عن مقاربة الكمال بديلاً ؛ فلا تقنع أبداً بأقل من الدرجة القصوى للجهد في العمل ، وكثيراً ما رددت على مسامعي قوله تعالى : " ومن يتق الله يجعل له مخرجاً " ؛ وأوضحت أن تقوى الله في العمل تكون بالتفاني في أدائه ، وإفناء الذات في سبيله؛ فكان ذلك هو الحل السحري لكل ما واجهني من مشكلات وعقبات أثناء إعداد البحث ، ولا أنسى وقع كلماتها ، الذي ما زال صداه يتردد في عقلي قبل أذني ، وهي تستحثني على الاجتهاد في العمل بقولها : " لكل مجتهد نصيب " ، وأرجو من الله تعالى أن أكون قد اجتهدت بالقدر الذي يجعل لي نصيباً من السبق في فرع من فروع البحث العلمي .

وفي النهاية أقول لها : يا أستاذتي العظيمة ، ويا معلمتي الغالية ، أرجو أن أكون دائماً عند حسن ظنك بي ، وأرجو أن تبيحيني عذراً فيما زللت فيه من هنات أو أخطاء ربما وقعت فيها عن غير عمد ، ولك أقول : أهديك ثمرة نجاحي كلما نجحت ؛ فإن نجحت ، فالفضل لله تعالى ثم لك ، وإن أخفقت ، فقد ضللت عن دربك لا محالة ، ولن تكون نجاتي سوى بالعودة إليك .

محتويات البحث

الموضوعات	رقم الصفحة
مقدمة	4 : 17
الباب الأول : الأدوات في نص المشنا دراسة صوتية صرفية	18
الفصل الأول : الأدوات دراسة صوتية تأصيلية	19 : 59
الفصل الثاني : الأدوات دراسة صرفية	60 : 117
الباب الثاني : الأدوات في نص المشنا : دراسة لغوية فقهية	118
الفصل الأول : الأنماط التركيبية والوظائف السياقية للأدوات في نص المشنا	**119 : 217**
الفصل الثاني : أثر الأدوات في الخلافات الفقهية واستنباط الأحكام	218 : 252
الفصل الثالث : الأدوات وتحديد السمات اللغوية لنص المشنا	253 : 321
نتائج البحث	322 : 331
ملحق بصفحات المخطوطات الواردة في البحث	332 : 353
قائمة المصادر والمراجع	354 : 364

مقدمة

موضوع هذا البحث الذي أتشرف بالتقدم به إلى قسم اللغة العبرية وآدابها بكلية الآداب بجامعة عين شمس هو "البناء اللغوي في الكتابة الفقهية اليهودية . الأدوات في عبرية المشنا نموذجاً " ، وحين تُذكر "الكتابة الفقهية اليهودية" ، ينصرف الذهن من فوره إلى كتاب التلمود ؛ إذ لا يخفى على أي دارس للفقه اليهودي أن التلمود قد حُمّل بين دفتيه ذلك الفقه بكل ما يحويه من تشريعات وعقائد وفكر ديني ، الأمر الذي جعل تلك الدفتين تحتضنان آماداً زمنية مديدة تنطوي على العديد من العقود بل والقرون البعيدة التي تراكمت لتنشق عن كتلة من التراث الفقهي اليهودي المحمل بالعديد من الخصائص اللغوية والفكرية الدينية والاجتماعية.

كل ذلك جعل من التلمود عنصر جذب للباحثين في مجال اللغة والتاريخ والفكر الديني والاجتماعي ؛ إذ لا بد أن تستثير مثل تلك الكتلة المتعددة الأوجه العديد من التساؤلات في أذهان الباحثين وتحثهم حثاً على محاولة الإجابة عنها عن طريق الدراسة والتحليل .

وكل ما ورد في التلمود قوامه نص المشنا ؛ إذ هو المتن الذي اتخذه الفقهاء سبيلاً انطلقوا منه إلى الشرح والتفسير فأصابوا وأخطأوا ، وتحاجوا وتجادلوا ، جدلاً نأى بهم في كثير من الأحيان عن المتن الأصلي (المشنا) ، وأورثهم قدراً من اللمم والشطط في غير موضع من التلمود ؛ ومعنى ذلك أن تلك المواضع إن هي إلا شذرات انبثقت عن المتن الأصلي وتراكمت تراكماً أقصاها عنه حتى ليُظن بها الاستقلال والانفصال ؛ فإن أردت لها رداً إلى أصولها ، ما وجدته إلا في نص المشنا .

من هنا وجدت أن دراسة البناء اللغوي في الكتابة الفقهية اليهودية قوامه دراسة البناء اللغوي لنص المشنا، الذي يقوم بدوره على مجموعة من المعادلات الرياضية ، قوامها الأدوات المستعملة في هذا النص .

وقد آثرتُ الدراسة اللغوية على وجه التحديد ؛ لأني وجدت أن فهم النصوص الفقهية حق الفهم لا يتحقق إلا بالوقوف على بنائها اللغوي ؛ فالبناء اللغوي للنصوص الفقهية لا يقف عند حدود النحو والصرف ، بل يجاوزها إلى القضايا الفلسفية والمنطقية ، التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من نسيج النص ، فنص المشنا تحديداً ، كما ذكرت آنفاً قائم على مجموعة من المعادلات الرياضية لا يمكن تناولها بالدرس والتحليل إلا من خلال علوم الفلسفة والمنطق بوجه عام ، ثم المنطق الرياضي بوجه خاص ؛ إذ صيغت تلك المعادلات وفقاً لنمطين من الأقيسة، أولهما هو الأقيسة الشرطية ، التي تدرس بناءً على الأسس التي وضعتها الفلسفة الرواقية ، وثانيهما هو الأقيسة المنطقية التي تقوم على البرهان والاستنباط والاستقراء ، والتي تدرس بناءً على أسس المنطق بوجه عام ، والمنطق الرياضي بوجه خاص . وقد صيغت تلك الأقيسة ، في صورة مقدمات تلزم عنها نتائج ؛ بحيث تمثل المقدمات والنتائج معاً الأسس التشريعية والقواعد الفقهية ، وتستهل هذه الأقيسة دائماً بالأدوات ؛ بحيث تكون المقدمة هي الجملة المتعلقة بالأداة ، والنتيجة هي جواب تلك الجملة ، ولا يعني ذلك خلو الجمل المعبرة عن النتائج من الأدوات، ولكن يعني أن الأدوات في هذا المضمار تنقسم إلى نوعين ؛ أحدهما تُصاغ به المقدمات ؛ مثل أدوات الشرط والاستفهام والنهي ، والآخر تصاغ به النتائج ؛ مثل أدوات النفي والتشبيه والمقارنة والتخيير ؛ وهذا يعني أن الأداة هي العنصر العامل أو محرك الدلالة داخل المعادلة

التي يصاغ من خلالها التشريع أو القاعدة الفقهية ، والأدوات ، بهذا المفهوم، هي العناصر التي تحكم تماسك النص ، ويؤدي غيابها إلى خلل في هذا التماسك .

ولما كان الأساس الذي قامت عليه هذه الدراسة يرتكز في الأصل على محورين رئيسين ، هما : المحور اللغوي ، والمحور الفلسفي ، باعتبارهما وسيلة لتوضيح الدلالة الفقهية ؛ فقد اجتهدت ما وسعني الجهد ، في محاولة البحث عن الدراسات التي تناولت الكتابة الفقهية اليهودية من خلال هذين المحورين ، ولم يهدني البحث إلى وفرة في الدراسات التي تناولت البناء اللغوي للكتابة الفقهية اليهودية من منظور فلسفي، اللهم إلا مقالاً بعنوان פילוסופיה יוונית וספרות הלכתית . על הפירושים הא רסטוטליים למידות שהתורה נדרשת בהן ، وضعه אבירם רביציקי ، وربما كان ذلك لطرافة الفكرة ، أما على الصعيد اللغوي ، فقد حظي نص المشنا بالعديد من الدراسات اللغوية باللغات المختلفة على مستوى جامعات العالم منذ فترات مبكرة ، وأقدم تلك الدراسات هو ما قدم باللغة الألمانية ؛ فقد قدم أبراهام جيجر عام 1845 كتاباً تعليمياً عن لغة المشنا عنوانه lehrbuch zur sprache der mischna كما اطلعتُ على دراسة عن الأدوات في عبرية المشنا باللغة الألمانية صدرت عن جامعة جيسن في عام 1875 ، عنوانها die partikeln der mischna مقدمة من الباحث Hirsch Sachs ، كما درس كل من ف.هليل و س.شتاين الأسماء والأفعال في عبرية المشنا ؛ فقدم الأول دراسة بعنوان الأوزان الاسمية في المشنا 1891، وقدم الثاني دراسة بعنوان الأفعال في عبرية المشنا 1888، كما بدأت أكاديمية اللغة العبرية في إصدار دورية לשוננו منذ عام 1928 بما تضمنته من دراسات لغوية عديدة لنصوص المشنا والتلمود ، كما قدم M.H.Segal في عام 1958 دراسة باللغة الانجليزية بعنوان grammar of

mishnaic Hebrew كما قدم الربي عادين شطينزلتس عام 1967 كتاباً باللغة الانجليزية بعنوان the essential Talmud ثم أتبع ذلك في عام 1977 بترجمته إلى العبرية تحت عنوان התלמוד לכל وكان أحد فصوله يتناول الدراسة اللغوية ، ثم أعقب ذلك في عام 1984 إصداره لكتاب מדריך לתלמוד والذي يعد بحق مرشداً منيراً للباحث في لغة المشنا والتلمود .

ومن استقراء الأعوام المؤرخ بها لإصدار الأعمال السابقة نلاحظ مدى اهتمام الباحثين بالدراسة اللغوية لنص المشنا والذي ظهر في فترة مبكرة تعود إلى القرن التاسع عشر .

وفي مقابل ذلك ظلت مكتبتنا العربية خاوية من مثل تلك الدراسات إلى أن قدمت الأستاذة الدكتورة ليلى أبو المجد في عام 1995 دراسة بعنوان "مدخل إلى دراسة التلمود" نشرت من خلال حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ثم أعقبت ذلك بكتابها "قواعد اللغة العبرية في عصر المشنا" والذي صدر عام 1998، ثم عاد الرافد العربي لدراسة لغة المشنا للركود، إلى أن تقدمتُ في عام 2007 بدراسة نلت بها درجة الماجيستير من كلية الآداب جامعة عين شمس بعنوان "حالة الشرط في عبرية المشنا" وأفخر بأنها كانت أول دراسة لغوية لنص المشنا تقدم إلى جامعة عربية ، أشرفت عليها آنذاك أستاذتي العالمة الجليلة الأستاذة الدكتورة ليلى أبو المجد ، فكانت بحق خير معلمة لي ، وها هي اليوم تعاود منحي شرف إشرافها على الدراسة اللغوية الثانية للمشنا والتلمود والتي آمل أن تكون مساهمة ذات قيمة علمية في إثراء المكتبة العربية، ومحاولة لتدارك جزء من المسافة الزمنية التي تفصل بيننا وبين الدراسات التي أشرت إليها ، والتي أفدت منها أيضاً إفادة عظيمة.

والحق أن دراستي الأولى ، التي نلت بها درجة الماجيستير ، قد أفادتني كثيراً عند إعداد الدراسة الثانية؛ وذلك لسببين : السبب الأول أني نحوتُ فيها منحى دراسة نص المشنا على كل من المستويين الفلسفي واللغوي ؛ فقد تناولت فيها الأقيسة الشرطية وفقاً لأسس الفلسفة الرواقية ، التي نوهت آنفاً إلى مدى أهميتها عند دراسة نص المشنا ، وقد أفدتُ من المنحى الفلسفي في دراسة نص المشنا أيما إفادة ؛ ولعل أعظم النتائج التي جاد علي بها ذاك المنحى هو أن نبهني إلى ضرورة الاطلاع على مختلف مذاهب الفلاسفة ومحاولة الإلمام ولو بجزء يسير منها وما لذلك من فائدة في عموم الدراسات والأبحاث ، إذ لم يكن من قبيل العبث أو ترف البحث أن نجد أن أعاظم المشتغلين بالدرس والبحث العلمي كانوا علماء ملمين بالعديد من صنوف الفكر والأدب والمذاهب الفلسفية ، ولكن كان ذلك لما له من أهمية في شحذ الذهن وحثه على البحث وجبره على الانتهاء إلى النتائج التي تسوقها المقدمات ، وكان مذهب الفيلسوف رينيه ديكارت من أكثر المذاهب توافقاً مع ذهني وأسلوبي في البحث ؛ ذلك المذهب الذي يقضي بأن يتناول الباحث موضوعه كأن ما من شخص قد تطرق إليه بالبحث من قبل ، فيستقبله خالي الذهن، مما يسمح له أن يصول ويجول فيه كيفما تراءى له ، والسبب الثاني أني بحثت من خلالها الشرط وأدواته في عبرية المشنا، وأدى ذلك بالطبع إلى أن تنسحب الدراسة إلى أدوات أخرى ذات استعمالات متعددة ، وهنا يمكن أن أقول إن تلك الدراسة هي التي جعلتني أقف على أهمية دراسة الأدوات المستعملة في نص المشنا ، ونبهتني إلى الدور الذي تصنعه تلك الأدوات في التركيب وفي الدلالة النحوية والفقهية .

وقد ذكر Hirsch Sachs في دراسته التي أشرت إليها آنفاً إلى أن دراسة الأدوات تمثل مادة لا يمكن الاستغناء عنها عند دراسة قواعد عبرية المشنا ، حتى

ليمكننا القول إنه كما كان النحاة العبريون القدامى يعتبرون الصوت هو روح الكلمة ، فبنفس المنطق ، يمكن أن نعتبر الأدوات هي روح الجملة . كما ذكر Israel Eitan في دراسة مقارنة أعدها عن الأدوات في اللغة العبرية وفي اللغات السامية الأخرى بعنوان Hebrew and semetic particles , comparative studies in semetic philology أن دراسة الأدوات وجذورها الأصول والضمائر في اللغات السامية هي أصل الدراسة الصرفية والنحوية لتلك اللغات. كما أشار النحاة العرب القدماء والمحدثون إلى أهمية دراسة الأدوات ؛ فقد ذكر الدكتور تمام حسان أن الأدوات تعتبر من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال العربي ، وذلك لما لها من جوانب دلالية متعددة تتوقف على معناها الوظيفي وموقعها وتضامها مع الكلمات الأخرى ، كما ذكر أن ابن مالك كان من النحاة الذين اعترفوا بقيمة الأداة . كما ذكر جورجي زيدان في دراسته التي تحمل عنوان " الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية " أن اللغات التي تصنف على أنها لغات دنيا وأقل تهذيباً هي تلك التي تخلو من الأدوات والحروف ، وتستعيض عنها بما يؤدي معناها من الأسماء والأفعال (كما في اللغة الصينية حيث تعبر مثلاً عن معنى "قتل رجل بالعصا" كما يلي : "قتل رجل استعمل عصا") وهو الأمر الذي يجعل دراسة خواصها اللغوية أكثر صعوبة من نظائرها الأكثر تهذيباً التي تستعمل الأدوات .

ويهدف البحث إلى إزالة غموض الدلالة عن النصوص الفقهية اليهودية ، ذلك الغموض الناتج عن طرافة الأسلوب ، الذي يقوم بدوره على عدد من المقدمات والنتائج ، قوامها الأدوات ، كما سبق الذكر ، والتي أدى اختلاف الفقهاء، القدماء والمحدثين ، حول تفسير دلالاتها إلى غموض دلالتها أيضاً ، الأمر الذي استلزم بحث تلك الآراء للوقوف على أسباب الخلاف ومحاولة التوصل إلى حل يسهم في

معرفة الدلالة الفقهية التي يقصدها النص ؛ فنظراً لكون نص المشنا نصاً تشريعياً خضع للعديد من التفسيرات التي امتدت على مدى قرون طويلة واتسمت بالجدل والخلاف بين الفقهاء ، فقد انعكست تلك الطبيعة الجدلية على الدراسات المتعلقة به بما في ذلك دراسة الأدوات ؛ فعند مراجعة التفاسير الملحقة بنص المشنا نجد أكثر من تفسير لحكم تشريعي واحد وكل من هذه التفاسير مصحوب بالحجج التي يسوقها صاحبه لتأييد رأيه وكثيراً ما تكون دلالة الأداة (المستعملة في الحكم محل الجدل) هي إحدى تلك الحجج ، والتي يختلف حولها الفقهاء أيضاً.

كما يهدف البحث إلى تقديم المفاتيح التي تعين قارئ نص المشنا على فهم ما به من دلالات فقهية وتشريعية ، ويسعى للوصول إلى المدخل الصحيح الذي يؤدي بالتالي للوصول إلى تفسير صحيح للأحكام الواردة في نص المشنا .

ولتحقيق تلك الأهداف ، أطرح في البحث افتراضاً مفاده أن الأدوات المستعملة في نص المشنا تؤدي إلى صياغة النص في صورة قوالب ثابتة أشبه بالمعادلات الرياضية ، وقد دفعني ذلك إلى دراسة البناء اللغوي لنص المشنا في ضوء قواعد المنطق الرياضي وقد وجدت في تلك القواعد الكثير من الإجابات الشافية التي تزيل عن نص المشنا بعضاً من غموض وطرافة أسلوبه .

كما أطرح افتراضاً مفاده أن الغموض في دلالة الأدوات المستعملة في نص المشنا أدى إلى اختلاف الفقهاء في تفاسيرهم لهذا النص ؛ وبناءً على ذلك ، يسعى البحث إلى توضيح تلك الدلالات ، عن طريق القراءة التحليلية لنص المشنا والاستعانة بالتفاسير التي وضعها الأمورائيم (فقهاء التلمود) له ، والتي اعتمد بعضهم فيها على التفسير اللغوي باعتباره كاشفاً لغموض الدلالة .

كذلك أطرح في البحث افتراضاً يفيد بأن الدلالة هي التي تتحكم في نسبة شيوع استعمال بعض الأدوات دوناً عن غيرها ؛ وأعني بالدلالة مدى ملاءمة الأداة لصياغة المقدمات التي تعبر عن الدلالة الفقهية؛ وبناءً على ذلك كانت النسبة الأكبر لأدوات النفي والنهي ؛ لارتباطها بالتشريع ، تليها أدوات الاستفهام ؛ لارتباطها أيضاً باستعمالات تعليمية مرتبطة بالدلالة التشريعية ، بينما تقل مثلاً نسبة أدوات النداء والدعاء ، لارتباطها بالسياق السردي الذي يتخلل النص التشريعي في غير كثير من مواضعه ، أما أدوات التشبيه والمقارنة فهي موظفة دلالياً لتتواءم مع نص المشنا التشريعي ؛ ومن ذلك التوظيف نزع الصفة البلاغية عنها؛ فلم تستعمل أدوات التشبيه في المشنا استعمال نظائرها في المقرا من حيث تشبيه صورة بأخرى تشبيهاً يؤدي إلى رسم صورة خيالية قد تكون جميلة أو قبيحة، وإنما جاء استعمالها في المشنا لتقريب المعنى إلى ذهن المتلقي ؛ أي أن الوظيفة الدلالية تتضمن معنى التعليم ، وهو ما يتفق مع الطبيعة التشريعية للنص ، هذا بالإضافة إلى استعمالها في أساليب القياس المنطقي .

ونظراً لما سبق ، لم أقصر البحث على مجموعة من الأدوات بعينها ، وإنما عمدت إلى التعميم ؛ لاشتراك جميع الأدوات في طرح الدلالات التي يدرسها البحث ، إضافة إلى أن الطبيعة التشريعية لنص المشنا أدت إلى شيوع بعض الأدوات به بنسبة كبيرة ، في مقابل نسب ضئيلة لأدوات أخرى ؛ فعلى سبيل المثال ، أحصيتُ خمس أدوات للاستفهام ، وردت في نص المشنا بنسب متفاوتة (منها ما ورد بضع ومائة مرة ، ومنها ما ورد بضع ومائتين ، وبضع وثلاثمائة ، ومنها ما ورد ثمان مرات فقط) ، بمجموع يصل تقريباً إلى أربع وثلاثمائة وألف 1304 مرة استعملت فيها أدوات الاستفهام في المشنا ، كما أحصيت خمس أدوات للنفي والنهي استعملت

حوالي ثلاث وثلاثمائة وسبعة آلاف 7303 مرة (ورد بعضها ثلاث آلاف وسبعمائة واثنتين وثلاثين مرة تقريباً 3732 ، والبعض تسع وسبعين مرة 79 تقريباً ، والبعض تسع عشرة مرة 19 تقريباً) ، كما أحصيت خمس أدوات للتركيب (العطف والاستثناء والاستدراك) ، وأداتين للطلب والدعاء، وثلاث أدوات للتشبيه والمقارنة ، وردت جميعها بنسب متفاوتة أيضاً .

وكانت أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة هي وجود أكثر من نص مطبوع للمشنا (توفر لي الاطلاع على ست نسخ مطبوعة هي : משניות מאת הרב דוד אלטראס ، משנה מאגר ספרות הקודש ، משניות מבוארות מאת פנחס קהתי ، משניות עם פירוש חדש מאת חנוך אלבק ، תלמוד בבלי ، תלמוד ירושלמי) وأكثر من مخطوط (توفر لي الاطلاع على مخطوط قاوفمان، وبعض النماذج من خلال بحث منشور أرجعها الباحث إلى مخطوط فرما من خلال كتاب תורת הצורות של לשון המשנה מאת גדעון הנמן) مما أدى إلى تباين استعمال الأدوات في بعض النماذج بين المصادر المختلفة للمشنا ، وبعض هذه الاختلافات يؤدي إلى تغيير المعنى وبعضها لا يؤدي إلى ذلك حيث يكون الاختلاف أسلوبياً فقط وتكون الأدوات مترادفة .

وقد استلزم البحث ضرورة توثيق جميع النماذج التي استعنت بها كأمثلة وذلك بمراجعتها عبر النسخ المختلفة المطبوعة والمخطوطة التي أشرت إليها ، وكثيراً ما كنت أجد اختلافات ما بين تلك النسخ وبعضها البعض ، تكون ذات تأثير في بعض أحيان وتكون غير ذلك في أحيان أُخر ؛ لذا لم أشر إلى مواضع الخلاف ما لم تكن ذات أثر يستوجب الدراسة وذلك لعدم بلبلة القارئ دونما طائل . وتنقسم مواضع الخلاف التي تعرضت لها في البحث بدورها إلى قسمين : قسم يقع فيه

الخلاف بين جميع النسخ ؛ المطبوعة منها والمخطوطة على حد السواء ، وفي هذه الحالة لجأت إلى تحديد النسخ المطبوعة التي رجعت إليها وتعيين أسمائها ، مثل : نسخة חנוך אלבק ، הרב דווד אלטראס ، والقسم الثاني يكون الخلاف فيه بين النسخ المطبوعة من ناحية والمخطوطة من ناحية أخرى ؛ بمعنى أن النسخ المطبوعة تتفق فيما بينها ولكنها تختلف عن نظيرتها المخطوطة ، وفي هذه الحالة أشرت إلى النسخ المطبوعة إشارة عموم لا تعيين ؛ فقلت : النسخ المطبوعة דפוסים .

وقد حاولت أن أسهب في عرض نماذج مختلفة من تشريعات المشنا قد لا تكون في بعض مواضعها على قدر عالٍ من التباين ؛ وذلك رغبة مني في المساهمة في تقديم ترجمة عربية لأكبر قدر يمكن أن يستوعبه البحث من التشريعات ، وربما يكون هذا القدر نواة لترجمة متكاملة تصدر فيما بعد ، كما حفزني ذلك الأمر على عرض الجمل كاملة غير مبتورة إلا فيما ندر ؛ وذلك إيماناً مني ب أن وجود ترجمة معتمدة للنص يجعل عملية البحث اللغوي أيسر إذ يتفرغ الباحث لقضيته اللغوية دون أن يجهد ذهنه في محاولة الوصول للترجمة وكلما كانت الترجمة أقرب إلى الحرفية وتتسم بالدقة وتأخذ في الاعتبار الشروح والتفاسير كلما كانت ذات جدوى بالنسبة للباحث ، ورأيي أن الترجمة الحرفية أو الأقرب إليها هي الأجدى في الدراسة اللغوية طالما كان المعنى واضحاً ؛ ومن جدواها أنها تقرب إلى الأذهان القواعد والتراكيب التي يتناولها البحث ، ولكنها تظل في النهاية عاملاً مساعداً ؛ إذ لا استغناء لدارس اللغة عن الاعتماد الكامل على النص الأصلي .

وأود أن أشير إلى أن بعض النماذج التي استعنت بها قد تضمنت أسماء أعلام من الفقهاء وقد اكتفيت عند ترجمتها بذكر الاسم فقط دون توضيح الخلفية التاريخية لصاحبه وقد قصدت ذلك قصداً ؛ إذ ارتأيت أن محاولة الخوض في الخلفيات

التاريخية لتلك الشخصيات سوف تأخذ القارئ إلى مناحٍ شتى تقصيه عن موضوع البحث دون فائدة حقيقية ولذلك سببان مهمان أولهما أن الاسم العلم الذي يرد في النص ثنائياً مثل : רבי שמעון בן רבי גמליאל يحمله أكثر من شخص على امتداد أجيال مختلفة ؛ فهناك الأب والابن والحفيد وابنه ... إلخ ، وتحديد الشخصية المعنية في النص يستلزم دراسة تاريخية لتعيين العصر الذي تنتمي إليه وبالتالي معرفة من المقصود على وجه الدقة ، إضافة إلى أن هناك بعض المواضع التي وجدت بها تناقضاً في الإسناد ؛ بمعنى أن الفقرة التشريعية الواحدة الواردة في التلمود البابلي مثلاً تشتمل على رأيين مختلفين أسند كل منهما لأحد الفقهاء ، بينما تشتمل نظيرتها في التلمود الأورشليمي على نفس الرأيين مع قلب الإسناد ، وهذا يتطلب دراسة صحة الإسناد ؛ وبناء على ذلك فالتحديد هنا لا يفيد هذه الدراسة الفقهية اللغوية وإنما قد يفيد الدراسات الفقهية المتعلقة بالإسناد .

ويقع البحث في مقدمة وبابين يتكون أولهما من فصلين ، ويتكون الثاني من ثلاثة ، ثم خاتمة تتضمن نتائج البحث ، ثم ملحق بصفحات المخطوطات المشار إليها في البحث ، ثم ثبت بالمصادر والمراجع التي استعنت بها .

وفيما يلي تفصيل محتويات البحث :

الباب الأول : الأدوات في نص المشنا : دراسة صوتية صرفية

الفصل الأول : الأدوات دراسة صوتية تأصيلية .:

ويتناول دراسة تأصيلية صوتية للأدوات مع ملاحظة أن الدراسة الصوتية لنصوص المشنا تقوم على الاجتهاد، ومحاولة مقارنة النص المكتوب بنصوص أجمع معظم الباحثين على أنها معاصرة له ، أو محاولة مقارنة النظام الصوتي المفترض لعبرية